كلمة المدير العام

شهدت الهيئة العامة لصندوق التقاعد مطلع عام 2003 تجديدا في بنيتها الإدارية والوظيفية بصدور المرسوم الملكي السامي رقم (1) لسنة 2003 بإعادة تنظيم هيكلها الإداري، بحيث أصبحت تضم ثماني إدارات بدلا من خمس. وقد فرضت إعادة التنظيم اعتبارات عدة من أهمها حاجة الهيئة إلى هيكل تنظيمي يلبي متطلباتها للعقد القادم ويعكس أعمالها ومهماتها بدقة ووضوح، والتطلع إلى تحقيق الإتقان والجودة في إدارة حقوق المؤمن عليهم، وإقرار نوع من التخصص الفني والإداري يعين الإدارة العليا للهيئة على الإشراف والتفرغ لصياغة استراتيجية الهيئة والتخطيط المستقبلي لها. علما بأنه قد سبق إعادة التنظيم إجراء مسح فني وإداري لمجمل المهام المناطة بالهيئة، الأمر الذي مكن من تحديد الإطار الملائم للمهام والمسئوليات، وساعد على ضبط عدد الإدارات المطلوبة وإقرار المهام والمسميات الوظيفية. كما ترتب على ذلك تنظيم هياكلها الوظيفية، وإجراء التعيينات للمديرين العامين المساعدين ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام، والتسكين في الوظائف الشاغرة وفق التنظيم الجديد.

وتحفيزا للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي الهيئة على تحمل المسئولية، فقد سعت الإدارة إلى إشراكها في اتخاذ القرار عن طريق عضويتها في اللجان التي شكلت لهذا الغرض، وهي (شئون الموظفين، التظلمات، المناقصات، الاجتماعية، والرقابة الداخلية).

وواصلت الهيئة نهجها المتمثل في تطوير مستويات ومهارات موظفيها بإلحاقهم بدورات دراسية وتدريبية عملية ونظرية، وكان من أهمها دورة التخطيط الاستراتيجي والتي تناولت أسس تصميم الاستراتيجية ومراحل تخطيطها وتنفيذها وتقييمها، إضافة إلى دورات حول مهارات تخطيط المسار الوظيفي، الأسلوب المتميز في خدمة المراجعين، معايير المحاسبة والتقييم الاقتصادي من خلال مؤشرات الأداء. وقد بلغ عدد الموظفين الذين انخرطوا في البرامج التدريبية داخل مملكة البحرين وخارجها 167 موظفاً خلال عام 2003 صرف على تدريبهم مبلغ مقداره 012ر124 دينارا.

كذلك واصلت الهيئة اللقاءات مع المعنيين بالجهات الخاضعة لقانون التقاعد حيث تم تنظيم لقاء تنسيقي في شهر يناير 2003 لشرح وتوضيح موضوع اعتبار العلاوة الاجتماعية جزءا من الراتب الأساسي الشهري فيما يتعلق باستقطاع اشتراكات التقاعد لموظفي الحكومة المدنيين والعسكريين، وبشأن زيادة نسبة الاشتراكات. كما نظمت الهيئة ورشة تدريبية حول المعاشات والمكافآت التقاعدية خلال شهر أكتوبر 2003 وكان موضوعها طرق احتساب الحقوق المالية (معاشات ومكافآت) في جميع الحالات التي قد يمر بها المؤمن عليه.

وفضلا عن ذلك عقدت الهيئة عدة ندوات ومحاضرات حول نظام التقاعد طوال العام استجابة للدعوات الموجهة إليها من عدد من الجهات الخاضعة لقانوني التقاعد المدني والعسكري.

واهتماماً من إدارة الهيئة بتطوير أنظمة الهيئة فقد تم خلال عام 2003 البدء بمشروع إعادة هندسة قاعدة المعلومات للأنظمة الإدارية والآلية بـالهيئة ((PASS

Pension Automated Service System))، والذي يعد نواة لعمل تطويري مستقبلي، وقد حشدت الهيئة جهودها من أجل إنجاح هذا المشروع والذي تهدف من ورائه إحداث نقلة نوعية في خدماتها للمتعاملين معها. وروعي عند إبرام التعاقد مع الشركة المنفذة توافق برامجه مع طبيعة عمل الهيئة ووجود نسخ معدلة إضافية تساعد على تطويره وتقضي على مشاكل التطبيق، وتحديث تلك البرمجيات واقتناء الأحدث منها مستقبلا، وتدريب الاختصاصيين من موظفي الهيئة على صيانته.

وعلى صعيد النشاطات والفاعليات التأمينية الخليجية والعربية والدولية شاركت الهيئة في كل من المؤتمر الإقليمي لأنظمة التقاعد والتأمينات الذي عقد في لبنان خلال شهر يناير 2003، والاجتماع الخاص بآثار التقاعد المبكر الذي عقد بدولة قطر خلال شهر أكتوبر 2003، ومؤتمر الضمان الاجتماعي في المجتمعات المعمرة الذي عقد في بلجيكا خلال شهر مايو 2003، والاجتماع الخاص بأنظمة التأمين المستديمة الذي عقد في قبرص خلال شهر نوفمبر 2003، واجتماع رؤساء هيئات التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بمملكة البحرين خلال شهر ديسمبر 2003.

ولايفوتنا أن ننوه في هذا التقرير إلى تعاطي الهيئة مع لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع هيئة التأمينات الاجتماعية وهيئة التقاعد بكل شفافية وإفصاح، والذي تجسد في استقبال اللجنة في مبنى الهيئة وعقد عدة اجتماعات معها، وتوفير وتقديم كل ما طلبته من بيانات مالية ومستندات، وقوانين وقرارات وتقارير وملفات ودراسات اكتوارية ومحافظ استثمارية لتسهيل مهمة اللجنة.

هذا وإن من المفيد أن نشير في هذه الكلمة إلى استمرار الهيئة في تحقيق عوائد مالية مناسبة من عملياتها واستثماراتها مما أثمر عنها الارتفاع بحقوق المؤمن عليهم بنهاية عام 2003 بنسبة 6ر10% حيث بلغت ما مقداره 084ر1 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 980 مليون دينار بنهاية عام 2002.

ويطيب لي في ختام هذه الكلمة أن أعرب عن أسمى معاني الامتنان والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين حفظهم الله على ما يولون به الهيئة من دعم ورعاية واهتمام، داعيا المولى الكريم أن يديم على مملكة البحرين الغالية نعمة الأمن والرخاء في ظل القيادة الحكيمة. إنه سميع مجيب.

راشد إسماعيل المير
المدير العام